الامتناع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من
معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
للمطابقة **وشرطه** اى شرط الالتزام **اللزوم الذهنى** بين الموضوع
له وبخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع
له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح **ولولا عتقاد المخاطب بعرفنا وبغيره** ولو كان ذلك
اللزوم الذهنى فيما بينه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه
المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب
الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب
فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة
فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواكان الفهم بسبب
اللزوم كما ذهبنا اولغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده
باللزوم الذهنى ان لا ينفك تصور المدلول الالتزامى عن تصور المعنى
المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم لخرج كثير من معاقد المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا
التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفا
والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق تختلف فى الوقوع
لايتأتى بالوضعية اى بالدلالات **لان السامع ان كان عالما بوضع**
الالفاظ لذلك المعنى **لم يكن بعضها اوضح** دلالة عليه من بعض **والا**
اى والا يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك عليه لتوقف الفهم على العلم
بالوضع مثلا اذا قلنا للمعنى **لم يكن ط واحد** من الالفاظ **والا**
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خذه يشبه الورد
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان
يكون كلام يورد لهذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة
نوخذ يشبه الورد واخفى لانا اذا قمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من

المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا والمفاد قال والا لم يكن كل واحد
منها والاردون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود
من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم انه بوضع كل واحد منها
تتضمنه المشار اليه فمقوله الا ان يكون عالما بوضع كل واحد منها
وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ
منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها
دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا
ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل وايا ما كان لا يجرى
فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى على العلم
بالوضع لزم الدور لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة
لا على فهمه من اللفظ على ترتيب صنعنا يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف
على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال
بل فى ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه ان كان عالما بوضع
الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة فى اكنان بحيث تظهر معانيها فى العقل بادنى
التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها
يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما يقتضى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها ومعاودة فكر وامر اجعة تامل لطول
العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعانى على المتفرغ للجواب
ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد
تكون واضحة كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)